بعد تحوله إلى بلد للإستقبال.. المغرب مطالب بحماية حقوق المهاجرين الأفارقة

المنعطف
الخميس 5 يوليوز 2012

■ أمال المنصوري

تعرقل الكثير من العوائق استفادة المهاجرين في وضعية غير قانونية عبر العالم من الخدمات الاجتماعية الأساسية، ويواجهون عموما عقبات عديدة عند المطالبة بحقوقهم، بيد أن أوضاعهم مختلفة حسب بلد الاستقبال. و المغرب نموذج حي لذلك، إذ انتقل المغرب في العشرية الأخيرة من أرض للهجرة إلى أرض العبور من أجل الهجرة، ثم أصبح حاليا أرضا لاستقبال الهجرات. هذا المعطى الجديد، الذي تعرفه دول الجنوب الأخرى، يتطلب تفكيرا حول سياسات الدولة بخصوص الهجرة، وتغييرا في بنياتها المتعلقة بالاستقبال، حتى يندرج هذا الموضوع ضمن ورش الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، ووفقا للدستور الجديد الذي وافق عليه المغاربة بإجماع.

تتمة ص 3

بعد تحوله إلى بلد للاستقبال.. المغرب مطالب بحماية حقوق المهاجرين الأفارقة

تتمة ص 1

■ أمال المنصوري

هذه الخلاصة كانت محور يوم دراسي نظمه مجلس الجالية المغربية بالخارج مع معهد البحث في السياسات العمومية، بالتعاون الأرضية من أجل التعاون الدولي حول المهاجرين غير القانونيين، تحت عنوان"المهاجرون في وضعية غير قانونية بالمغرب: بين القوانين والعدالة.

موضوع هذا اليوم الدراسي عمد من خلاله المشاركون، تحسيس الفاعلين المؤسساتيين وهيئات المجتمع المدني والباحثين ووسائل الإعلام بواقع المهاجرين في وضعية غير قانونية، و فرصة لجرد القوانين والسياسات و الممارسات التي من شأنها تسهيل حصولهم على حقوقهم الأساسية و وضمان استفادتهم من الخدمات الاجتماعية الأساسية ومن منظومة العدالة في المغرب.

و قدم المشاركون في اللقاء نتائج دراسة أنجزها معهد البحث في السياسات العمومية البريطاني بشراكة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج حول قضية المهاجرين غير القانونيين بالمغرب، في إطار مشروع " "Beyond Irregularityالذي انطلق شهر مارس 2011إلى يونيو 2013.حيث حاولت الدراسة (من خلال استجوابات، وموائد مستديرة، وفرق عمل..) لتحديد أهم الإشكاليات والوقوف على أولويات الجهات الفاعلة في قضية المهاجرين غير القانونيين في المغرب.

و اعتبر المشاركون أن المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء الكبرى الذين يعيشون وضعا غير قانونيا في المغرب يشتغلون في بعض الأحيان وظائف عادية صغيرة مثل البناء والزراعة والبيع في الشوارع. و أشارت نتائج الدراسة إلى أن السلطات المغربية تواجه تحديات، لضمان إدماج المهاجرين، وكذلك الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، فقضية المهاجرين من جنوب الصحراء تعد الآن أولويه نظرا لتزايد أعداد الوافدين إلى المغرب. و دعا المشاركون أيضا إلى ضرورة إثارة انتباه الفاعلين المؤسساتيين وهيئات المجتمع المدني والمهنيين ووسائل الإعلام إلى واقع المهاجرين في وضعية غير قانونية بالمغرب ومعيشهم اليومي عبر شهادات حية، وتعزيز النقاش التفاعلي بين جميع هؤلاء المتدخلين، وتسهيل بلورة استراتيجيات تعاون متعددة التخصصات بهدف ضمان تغيير إيجابي بالنسبة للمهاجرين غير القانونيين بالمغرب.